



البند رقم 5

تقرير حول

المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

مقدم من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة



الدورة الثانية والأربعون للجنة الدائمة للتعاون
الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)

إسطنبول، الجمهورية التركية
31 أكتوبر – 3 نوفمبر 2026

الفهرس

تمهيد

3

القسم الأول: التطورات الأخيرة لأنشطة منظمة التجارة العالمية الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

5

5

أ. أحدث المستجدات على مستوى منظمة التجارة العالمية

6

ب. تنفيذ اتفاقية تسهيل المبادلات

8

القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

8

أ. المفاوضات التجارية

10

ب. أنشطة تسهيل التجارة

12

القسم الثالث: الأنشطة الموجهة للقطاع الخاص

12

أ. برنامج تعزيز قدرات سيدات الأعمال في مواجهة التحديات الجديدة للسوق العالمية

12

ب. تدريب الفاعلين في القطاع الخاص حول قضايا التجارة الدولية

القسم الرابع: وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

14

14

أ. نظام الانضمام والمساعدة الفنية

14

ب. الوضع الحالي لانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

16

الخلاصة:

17

الملاحق

تمهيد:

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - الكومسيك - يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية البينية، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم والتدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، دأب المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير حول تطور مفاوضات منظمة التجارة العالمية وتقديمها للاجتماعات الدورية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء - كومسيك - واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي ولمختلف دورات مجلس وزراء الشؤون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر الدول الأعضاء قصد إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف حول المواضيع قيد المناقشة.

كما ينظم المركز دورات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

يأتي هذا التقرير في ظل ظرفية دولية لا تزال تتسم بعدم الاستقرار، في ضوء استمرار التوترات الجيوسياسية، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، والمخاطر التي تهدد الممرات البحرية ومسارات إمدادات الطاقة الاستراتيجية، فضلاً عن حالة عدم اليقين المرتفعة التي تحيط بالسياسات التجارية. ولا تزال هذه العوامل تؤثر في تكاليف النقل وأسعار الطاقة والمواد الأولية، وبشكل أوسع، في قدرة سلاسل القيمة العالمية على الصمود.

غير أن البيانات المتاحة حتى منتصف سبتمبر 2026 تستدعي مراجعة التوقعات السابقة بصورة أكثر توازناً. ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية، ارتفع حجم التجارة العالمية في السلع بنسبة 4.6% في عام 2025، إلا أنه يُتوقع أن يتباطأ نموها إلى 1.9% في عام 2026 وفق السيناريو المرجعي، وإلى 1.4% في سيناريو ارتفاع أسعار الطاقة. أما تجارة الخدمات، التي تتسم بدينامية أكبر، فقد سجلت نمواً بنسبة 5.3% من حيث الحجم في عام 2025، ويُتوقع أن تنمو بنسبة 4.8% في عام 2026. وبلغ مؤشر منظمة التجارة العالمية لتجارة السلع، الصادر في 9 سبتمبر 2026، مستوى 102.0 نقطة، متجاوزاً القيمة الاتجاهية البالغة 100 نقطة، بما يشير إلى استمرار قدرة تجارة السلع على الصمود وتحقيق النمو رغم التحديات المعاكسة.

وتؤكد بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) كذلك استمرار التوسع في قيمة المبادلات التجارية خلال النصف الأول من عام 2026:

➤ بلغت قيمة التجارة العالمية في السلع نحو 13.7 تريليون دولار أمريكي، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 12.5% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، فيما ارتفعت تجارة الخدمات بنسبة 10.5%. غير أن جزءاً مهماً من هذه الزيادة يعكس ارتفاع الأسعار، ولا سيما أسعار الطاقة وتكاليف النقل.

➤ كما يتواصل التحول الهيكلي في التجارة العالمية، حيث استحوذت الخدمات على 27% من الصادرات العالمية في عام 2025، فيما باتت الخدمات المقدمة رقمياً تمثل 56% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية.

وبالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تعزز هذه التطورات أهمية التنوع وتيسير التجارة والربط الرقمي وبناء القدرات، بما يتيح لها اندماجاً أفضل في سلاسل القيمة وفي تجارة الخدمات¹.

وقد تجسدت إرادة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الإسهام في تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال مشاركتها الفاعلة في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية. فبعد المؤتمر الوزاري الثاني عشر (MC12)، الذي عُقد في جنيف عام 2022 برئاسة كازاخستان، والمؤتمر الوزاري الثالث عشر (MC13)، الذي عُقد في أبوظبي عام 2024 برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة، عُقد المؤتمر الوزاري الرابع عشر في ياوندي (الكاميرون) خلال الفترة من 26 إلى 30 مارس 2026.

وقد اعتمد المؤتمر قرارات بشأن الاقتصادات الصغيرة، وتعزيز تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في إطار اتفاقيتي تدابير الصحة والصحة النباتية والحوافز التقنية أمام التجارة، فضلاً عن مواصلة المفاوضات المتعلقة بدعم مصايد الأسماك. كما أُحيل عدد من الملفات الهيكلية، ولا سيما إصلاح منظمة التجارة العالمية، والتجارة الإلكترونية، والقضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وتسوية المنازعات، إلى جنيف لمواصلة العمل بشأنها. وعلاوة على ذلك، يشارك 129 عضواً في اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية؛ وخلال المؤتمر الوزاري الرابع عشر، أيد 165 عضواً من أصل 166 عضواً في منظمة التجارة العالمية إدماج هذا الاتفاق في الإطار القانوني للمنظمة، دون التوصل إلى توافق رسمي في الآراء.

ويلخص هذا التقرير أبرز نتائج المؤتمر الوزاري الرابع عشر وما أعقبه من تطورات حتى سبتمبر 2026. كما يتناول وضع تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، والتطورات المتعلقة باتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية، فضلاً عن التقدم المحرز في عمليات انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن انضمام اتحاد جزر القمر، العضو في منظمة التعاون الإسلامي، قد

¹ المصادر: منظمة التجارة العالمية، «أفاق وإحصاءات التجارة العالمية»، مارس 2026؛ منظمة التجارة العالمية، «مؤشر تجارة السلع»، 9 سبتمبر 2026؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، «تحديث التجارة العالمية»، يوليو/أغسطس وسبتمبر 2026.

تمت الموافقة عليه خلال المؤتمر الوزاري الثالث عشر، مما أسهم في توسيع عضوية منظمة التجارة العالمية، التي بلغ عدد أعضائها 166 عضواً في عام 2026.

ويتألف هذا التقرير من أربعة أقسام رئيسية: يعرض القسم الأول أحدث التطورات المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك متابعة نتائج المؤتمر الوزاري الرابع عشر وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة؛ ويتناول القسم الثاني أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية؛ فيما يُخصص القسم الثالث لبرنامج بناء قدرات سيدات الأعمال لمواجهة التحديات الجديدة التي يشهدها السوق العالمي؛ ويعرض القسم الرابع الوضع الراهن للعضوية وحالات انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.

القسم الأول: التطورات الأخيرة لأنشطة منظمة التجارة العالمية الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في ياوندي (الكاميرون) خلال الفترة من 26 إلى 30 مارس 2026، تركزت أعمال المنظمة على متابعة «حزمة ياوندي»، وإصلاح منظمة التجارة العالمية، والتجارة الإلكترونية، والقضايا الإنمائية، ومواصلة المفاوضات المتعلقة بدعم مصائد الأسماك. وتظل هذه الملفات ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بالنظر إلى تأثيرها في النفاذ إلى الأسواق، والأمن الغذائي، والتحول الرقمي، وإدماج البلدان النامية في النظام التجاري متعدد الأطراف.

وقد اعتمد المؤتمر الوزاري الرابع عشر قرارات تتعلق بالاقتصادات الصغيرة وتعزيز تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في إطار اتفاقيتي تدابير الصحة والصحة النباتية والحوافز التقنية أمام التجارة. ما أُحيل عدد من الملفات التي لم يتم التوصل بشأنها إلى توافق في الآراء على المستوى الوزاري إلى جنيف لمواصلة العمل بشأنها. وخلال الأشهر اللاحقة، واصل الأعضاء أيضاً المناقشات بشأن تيسير الاستثمار من أجل التنمية، والتجارة الإلكترونية، والإصلاح المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية.

وعليه، يركز هذا القسم على نتائج المؤتمر الوزاري الرابع عشر وما أعقبه من تطورات حتى سبتمبر 2026، فضلاً عن وضع تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، الذي يشكل محوراً ذا أولوية بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

أ. أحدث المستجدات على مستوى منظمة التجارة العالمية

اخْتُمَت أعمال المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية في 30 مارس 2026 في ياوندي. وقد أسفر المؤتمر عن اعتماد عدد من القرارات ووضع برنامج عمل لمواصلة بحث الملفات التي لم يتم التوصل بشأنها إلى توافق في الآراء، وذلك في جنيف. ويمكن تلخيص أبرز النتائج ذات الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على النحو التالي:

➤ فيما يتعلق بدعم مصائد الأسماك، لم يتمكن الوزراء من استكمال الشق الثاني المتعلق بالطاقة المفرطة والصيد الجائر. واتفقوا على مواصلة المفاوضات في جنيف بهدف صياغة توصيات تُعرض على المؤتمر الوزاري الخامس عشر، وفقاً للمادة 12 من اتفاق دعم مصائد الأسماك.

➤ اعتمد في ياوندي قراران: يهدف الأول إلى تحسين إدماج الاقتصادات الصغيرة في النظام التجاري متعدد الأطراف؛ فيما يتعلق الثاني بضمان تنفيذ أكثر دقة وفعالية وقابلية للتطبيق لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحوافز التقنية أمام التجارة.

➤ أُحيل عدد من عناصر «حزمة ياوندي» إلى جنيف لاستكمالها أو مواصلة المناقشات بشأنها، ولاسيما ما يلي:

- إصلاح منظمة التجارة العالمية: اعتمد الأعضاء برنامج عمل يهدف إلى مواصلة المناقشات المؤسسية، بما في ذلك ما يتعلق بنظام تسوية المنازعات.
- التجارة الإلكترونية: انتهى العمل بالوقف الاختياري متعدد الأطراف لفرض الرسوم الجمركية على الإرسالات الإلكترونية في نهاية مارس 2026. وبالتوازي مع ذلك، اعتمدت مجموعة تضم 66 عضواً ترتيبات مؤقتة لتنفيذ اتفاق التجارة الإلكترونية فيما بين المشاركين، مع مواصلة المناقشات بشأن إدماجه في إطار منظمة التجارة العالمية.
- الشكاوى في حالات عدم الانتهاك والحالات الأخرى في إطار اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس): انتهى كذلك العمل بالوقف الاختياري الوزاري في نهاية مارس 2026، فيما تتواصل المناقشات بهذا الشأن في جنيف.
- القضايا المتعلقة بالبلدان الأقل نمواً والدول النامية: تركز المتابعة بوجه خاص على النفاذ إلى الأسواق، والتنفيذ الفعلي لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، والاحتياجات في مجال المساعدة الفنية وبناء القدرات.
- إلى جانب القرارات متعددة الأطراف، شهدت عدد من المبادرات متعددة الأطراف المحدودة العضوية تطورات مهمة خلال عام 2026:
 - تيسير الاستثمار من أجل التنمية: يشارك 129 عضواً في هذه المبادرة. وخلال المؤتمر الوزاري الرابع عشر، أيد 165 عضواً من أصل 166 عضواً في منظمة التجارة العالمية مشروع إدماج الاتفاق في الإطار المؤسسي للمنظمة؛ غير أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء حال دون هذا الإدماج. وبواصل المشاركون أعمالهم بهدف تنفيذ الاتفاق وإدماجه مستقبلاً في إطار المنظمة.
 - التجارة الرقمية والمقاولات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال النسائية: تولي الأعمال التي أعقبت المؤتمر الوزاري الرابع عشر اهتماماً متزايداً بمشاركة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والنساء في التجارة، واستخدام الأدوات الرقمية، والحد من العوائق التنظيمية وتلك المرتبطة بالبنية التحتية التي تحد من نفاذها إلى الأسواق الدولية.
 - القطن وسلاسل القيمة: تتواصل الأعمال المتعلقة بالقطن، مع إيلاء اهتمام خاص لبلدان مجموعة القطن الأربع (C4)، وتعزيز قدرات التصنيع المحلي وخلق القيمة في الاقتصادات الأفريقية.
 - الزراعة والأمن الغذائي: تتواصل المفاوضات في جنيف بشأن القضايا الزراعية الرئيسية، ولا سيما الدعم المحلي، وتكوين المخزونات العمومية لأغراض الأمن الغذائي، والقيود المفروضة على الصادرات. وتحظى هذه القضايا بأهمية مباشرة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المستوردة الصافية للمنتجات الغذائية.



وبوجه عام، شكّل المؤتمر الوزاري الرابع عشر مرحلة انتقالية، إذ عزز بعض المكتسبات المتعلقة بالتنمية والاقتصادات الصغيرة، في حين أحال عدداً من الملفات الهيكلية إلى جنيف لمواصلة العمل بشأنها. وتؤكد الأعمال المنجزة منذ مارس 2026 أن إصلاح منظمة التجارة العالمية، والتجارة الرقمية، والزراعة، ومصايد الأسماك، والتنمية ستظل في صلب جدول الأعمال متعدد الأطراف حتى انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس عشر.

ب. تنفيذ اتفاقية تسهيل المبادلات

دخلت اتفاقية تسهيل التجارة التي تم إبرامها في بالي في ديسمبر 2013 حيز التنفيذ في 22 فبراير 2017، بعد المصادقة عليها من قبل ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. وبعد أربع سنوات من دخول اتفاقية تسهيل التجارة حيز التنفيذ، صادقت لجنة تسهيل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، في 3 مارس 2021، على خارطة طريق لدراسة التقدم المحرز في تنفيذها.

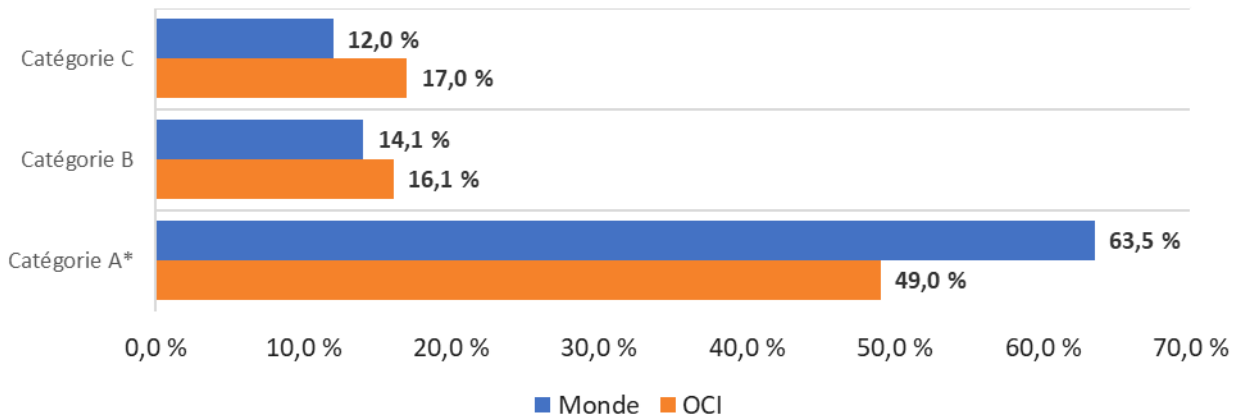
وحتى منتصف سبتمبر 2026، كان 162 عضواً في منظمة التجارة العالمية قد أودعوا صكوك قبولهم لاتفاق تيسير التجارة، أي ما يعادل نحو 97.6% من إجمالي أعضاء المنظمة البالغ عددهم 166 عضواً. أما الأعضاء الأربعة الذين لم يصادقوا بعد على الاتفاق فهم هايتي وموريتانيا وسورينام واليمن. وتشير قاعدة بيانات اتفاقية تسهيل التجارة كذلك إلى أن المعدل العالمي الحالي للالتزامات المتعلقة بالتنفيذ يبلغ نحو 89.6%، مقارنة بـ 87.6% في مارس 2026.

وبالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، صادقت 42 دولة من أصل 45 على اتفاقية تسهيل التجارة. أما الدول الثلاث الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم تودع بعد صكوك قبولها فهي موريتانيا وسورينام واليمن. وفيما يتعلق بالالتزامات التنفيذ، أظهرت بيانات مارس 2026 المعتمدة في الرسوم البيانية أدناه أن المعدل الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بلغ 79.5%، وهو أدنى من المعدل العالمي البالغ 87.6%. ويُعزى هذا الفارق أساساً إلى ثقل التدابير المصنفة ضمن الفئة «C»، التي يتطلب تنفيذها الحصول على المساعدة الفنية والدعم في مجال بناء القدرات. كما يُظهر توزيع البيانات حسب المجموعات وجود تفاوت ملحوظ بين المجموعات الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي. ففي مارس 2026، بلغ المعدل لدى المجموعة العربية نحو 85.5%، مقابل 63% لدى المجموعة الأفريقية، فيما بلغ لدى المجموعة الآسيوية + باقي الدول نحو 88%.

وفي مارس 2026، بلغ المعدل الإجمالي للالتزامات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة 79.5% بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مقابل 87.6% على الصعيد العالمي. وفي سبتمبر 2026، بلغ المعدل العالمي نحو 89.6% وفقاً لقاعدة بيانات اتفاقية تسهيل التجارة (TFAD)².

² قاعدة بيانات اتفاقية تسهيل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

التقدم المحرز في الالتزامات المتعلقة بتنفيذ اتفاق تيسير التجارة منظمة التعاون الإسلامي والعالم إلى غاية 16 سبتمبر 2026

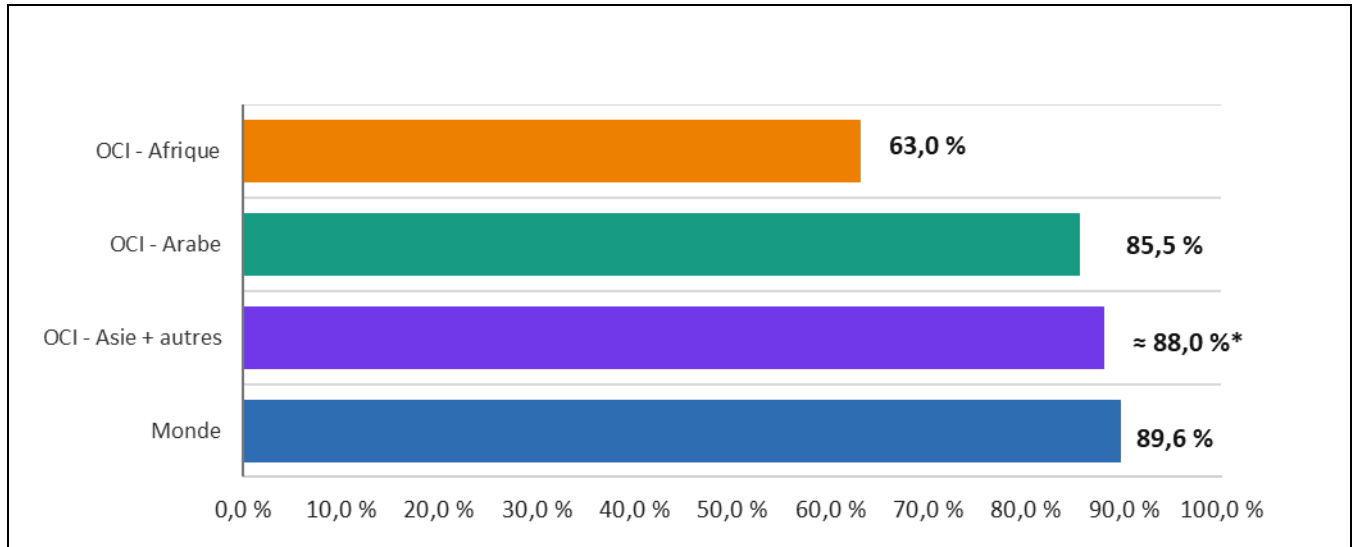


المصدر: منظمة التجارة العالمية، قاعدة بيانات اتفاق تيسير التجارة (TFAD)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 16 سبتمبر 2026.

الفئة «A»: تدابير يتم تنفيذها فور دخول اتفاق تيسير التجارة حيز النفاذ. الفئة «B»: تدابير تتطلب مهلة إضافية للتنفيذ. الفئة «C»: تدابير تتطلب مهلة إضافية، فضلاً عن المساعدة الفنية وبناء القدرات.

تتيح قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية لاتفاق تيسير التجارة متابعة التزامات تنفيذ الاتفاق في الوقت الفعلي حسب كل عضو ومنطقة ومجموعة. وتُظهر البيانات استمرار وجود تفاوتات ملحوظة بين مجموعات منظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما بالنسبة للبلدان الأفريقية، حيث لا يزال اللجوء إلى الفئتين «B» و«C» أكثر أهمية.

التقدم المحرز في التزامات التنفيذ حسب مجموعات دول منظمة التعاون الإسلامي قاعدة بيانات اتفاق تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية (TFAD)، سبتمبر 2026



المصدر: قاعدة بيانات اتفاق تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية (TFAD) **العالم:** تم الاطلاع عليها في 15 سبتمبر 2026.
*قيمة تقريبية.

مجموعات دول منظمة التعاون الإسلامي: أحدث القيم المقارنة المتاحة في الرسم البياني المصدر.

القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

في إطار الدعم المقدم للدول الأعضاء في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، أنجز المركز الإسلامي لتنمية التجارة العديد من أنشطة بناء القدرات بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتحضير للمؤتمرات الوزارية، والانضمام إلى المنظمة، وتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة والتكامل الإقليمي. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

أ. المفاوضات التجارية

شملت الأنشطة المتعلقة بالمفاوضات التجارية في الآونة الأخيرة التحضيرات للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، والمشاركة في المنتدى العمومي للمنظمة، فضلا عن تقديم المساعدة الفنية لبعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار مسار انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

❖ مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية لعام 2025:

شاركت السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرية العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، كمتحدثة في إحدى جلسات المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في مقر المنظمة بتاريخ 18 سبتمبر 2025. وقد ركزت الجلسة، التي كانت تحت عنوان "إطلاق العنان للإمكانات الرقمية لأفريقيا من خلال البنية التحتية"، على أحدث التطورات في مجال التجارة الإلكترونية وإمكانية مساهمة القطاع الخاص في معالجة فجوات البنية التحتية وتعزيز القدرات في القارة الأفريقية.

وخلال كلمتها، استعرضت السيدة البوعبدلاوي جهود المركز الإسلامي لتنمية التجارة في رقمنة إجراءات التجارة الخارجية بين الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مؤكدة على مبادرتي e-phytos و e-TIR كأدوات فعّالة لتسهيل التجارة بين هذه الدول.

❖ ورشة إقليمية حول المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية والتحضيرات للمؤتمر الوزاري الرابع عشر للمنظمة، 9-10 فبراير 2026، الدار البيضاء، المملكة المغربية

نُظِّمت هذه الورشة، بالشراكة مع منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية، يومي 9 و10 فبراير 2026 بالدار البيضاء، المملكة المغربية. وقد أتاح لممثلي الدول الأعضاء الاطلاع على آخر مستجدات ملفات التفاوض منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر. كما تناولت أشغالها التحضيرات وجدول الأعمال المحتمل للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في ياوندي، جمهورية الكاميرون، خلال الفترة من 26 إلى 29 مارس 2026.

وتندرج هذه الورشة في إطار استمرارية المبادرات السابقة، لاسيما الورشة التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث عشر التي نُظِّمت في تونس سنة 2024، والرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن القضايا المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية.

❖ المساعدة الفنية لانضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

شملت المساعدة الفنية في هذا المجال إعداد دراسة حول التحديات والفرص المرتبطة بانضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية. وقد تم عرض نتائج هذه الدراسة خلال المائدة المستديرة الثانية عشرة بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، التي عُقدت على هامش المؤتمر الوزاري الثالث عشر يومي 24 و25 فبراير 2024 في أبو ظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة.

سيواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة المشاورات مع شركائه لتنظيم الأنشطة الرامية إلى دعم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولاسيما:

➤ إطلاق إصدار بعنوان "الممارسات الجيدة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في المنطقة العربية"، الذي أعده المركز الإسلامي لتنمية التجارة

بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، وذلك على هامش أعمال المائدة المستديرة الصينية الثالثة عشرة حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، المقرر عقدها في مسقط، سلطنة عُمان، خلال الفترة من 12 إلى 14 مايو 2025.

- تنفيذ مهمة إشرافية لصالح جزر القمر، التي انضمت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية.
- المشاركة في المائدة المستديرة الرابعة عشرة للصين حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، التي عُقدت يوم 25 مارس 2026 في ياوندي، على هامش المؤتمر الوزاري الرابع عشر للمنظمة.
- تقديم الدعم الفني لفائدة جزر القمر بشأن الممارسات اللاحقة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- عرض توصيات الدراسة المُنجزة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي، حول أفضل ممارسات الانضمام إلى المنظمة، وذلك خلال الربع الأخير من سنة 2026 في أبو ظبي.
- دراسة إمكانيات تقديم الدعم للدول الآسيوية المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

❖ أنشطة دعم مشاريع التكامل الإقليمي

في إطار دعم الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي، تم مؤخرا تنفيذ الأنشطة التالية، وهي:

- نظّمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لمنطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ورشة عمل ومؤتمراً إقليمياً للقطاع الخاص في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تحت عنوان: "كيف نمول تحول النظم الزراعية والغذائية؟"، وذلك خلال الفترة من 20 إلى 23 يناير 2025 في تونس. وبهذه المناسبة، استعرض المركز الإسلامي لتنمية التجارة تجربة منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة الزراعية والغذائية بين الدول الأعضاء.
- شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدورة الرابعة عشرة لملتقى أبو ظبي السنوي للاستثمار (AIM2025)، التي أقيمت تحت شعار "خارطة الطريق لمستقبل الاستثمار العالمي". وبهذه المناسبة، نظم المركز، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، جلسة نقاش خلال مائدة الإفطار بتاريخ 8 أبريل 2025، تمحورت حول اتفاقية تيسير الاستثمار التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وشهدت الجلسة حضور أكثر من 40 مشاركا، من ضمنهم ممثلون عن وزارات الاستثمار في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ووكالات تشجيع الاستثمار، إلى جانب ممثلين عن منظمات دولية وشركات استشارية متخصصة.
- تنظيم ندوة افتراضية يوم 8 مايو 2025 لتقديم اصدار عام 2024 من تقرير منظمة الأغذية والزراعة حول حالة أسواق السلع الزراعية في الدول العربية

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وركزت الندوة على استعراض الفرص التجارية المتاحة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي في الدول العربية.

➤ نظم المركز، بالشراكة مع مركز التجارة الدولي، دورة تدريبية افتراضية يومي 15 و16 يوليو 2025، بعنوان: آليات تعزيز التجارة الرقمية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد استهدفت الدورة أطر المؤسسات المعنية بالتجارة في جمهورية العراق، وجمعت 39 مشاركاً من وزارة التجارة العراقية ومؤسسات أخرى ذات صلة بالتجارة الرقمية، إلى جانب ممثلين عن مركز التجارة الدولي.

➤ شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المؤتمر الاقتصادي والدبلوماسي المغربي التوغولي، الذي انعقد يومي 17 و18 يونيو 2025 بالرباط، تحت شعار "التعاون المغربي التوغولي: تعزيز الإنجازات لبناء المستقبل معاً". وخلال هذا المؤتمر، أكدت السيدة لطيفة البوعبدلاوي على أهمية تعزيز الشراكة بين البلدين، فضلاً عن التعاون مع باقي دول منظمة التعاون الإسلامي، باعتبارها رافعة لتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الظروف الدولية المتقلبة والتحديات المصاحبة لها.

➤ تنظيم ورشة لبناء القدرات خلال الفترة من 24 إلى 26 نوفمبر 2025 بالدار البيضاء، المملكة المغربية، تحت عنوان: «دور معلومات الائتمان والمعرفات الفريدة للكيانات في دعم اتخاذ القرار في مجالي التجارة والاستثمار»، وذلك بالشراكة مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبنك التصدير والاستيراد الأفريقي.

➤ المنتدى السادس لمنظمات التعاون الإقليمي، المنعقد يومي 5 و6 أكتوبر بالدار البيضاء، المملكة المغربية، بشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية. وقد شهد هذا الاجتماع مشاركة نحو أربعين مشاركاً يمثلون 22 منظمة دولية، وشكّل مناسبة لبحث خارطة الطريق المتعلقة بالأنشطة المشتركة المزمع تنفيذها من قبل منظمات التعاون الإقليمي المشاركة.

➤ المشاركة في الاجتماع العام السابع عشر للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في جنيف خلال الفترة من 22 إلى 24 يوليو 2026، والذي أتاح للمركز الإسلامي لتنمية التجارة التعريف بأنشطته في مجال المساعدة الفنية المتعلقة بالسياسة التجارية الدولية لدى وكالات الأمم المتحدة.

➤ منتدى بشأن إنشاء مجلس شمال إفريقيا للحبوب (NAGC)، المزمع عقده بالدار البيضاء، المملكة المغربية، يومي 16 و17 نوفمبر 2026. ويهدف المنتدى إلى جعل هذا المجلس، الذي يضم مختلف الأطراف المعنية بسلسلة إنتاج الحبوب، آلية مؤسساتية لتعزيز تجارة الحبوب، واليقظة الاقتصادية، والاستثمار، والمعايير، والأمن الغذائي، والقدرة على الصمود، وتنفيذ منطقة التجارة الحرة

القارية الأفريقية. ويستهدف المنتدى مشاركة الفاعلين من البلدان التالية: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، ومالي، وتونس، والنيجر، وليبيا، وتشاد، ومصر، والسودان.

ب. أنشطة تسهيل التجارة

تمثل تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة عاملًا حاسمًا في تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي. تتضمن هذه الجهود تنفيذ مبادرات تهدف إلى تبسيط وتقليص إجراءات عمليات الاستيراد والتصدير، بما في ذلك التحول الرقمي وتبني أفضل الممارسات الدولية في مجال الأنظمة، وذلك بما يتوافق مع أحكام اتفاقية تيسير التجارة. وفي هذا السياق، يُسلط الضوء على التفاصيل الخاصة بالمبادرات التي قام بها المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الفقرات التالية.

ستؤدي أنشطة رقمنة إجراءات التجارة الخارجية إلى خفض تكاليف معاملات الصادرات والواردات من السلع في الدول الأعضاء. ولتلبية توقعات الدول الأعضاء، يواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والتحالف العالمي لتيسير التجارة بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، عملية تحديد احتياجات البلدان فيما يتعلق برقمنة إجراءات التجارة الخارجية المتعلقة بالصحة النباتية وشهادة النقل. وفي هذا الصدد، تم القيام بما يلي:

❖ شهادة الصحة النباتية الإلكترونية:

➤ تنظيم بعثتين استكشافيتين لتنفيذ حل e-Phyto في عملية التجارة الدولية، في نيجيريا (28 نوفمبر - 2 ديسمبر 2022) وفي توغو (13-17 مارس 2023). تهدف هاتان البعثتان، بناءً على طلبات من هذين البلدين، إلى تحديد احتياجات الفاعلين الرئيسيين في القطاعين العام والخاص من حيث الرقمنة. وتحديد الصعوبات على أرض الواقع للحصول على شهادة الصحة النباتية وكذلك أفضل السبل للنجاح في رقمنة هذه العملية من أجل تحسين أثرها على تسهيل التجارة في الدول المعنية.

➤ ورشة عمل وطنية للإطلاق الرسمي لمشروع رقمنة إجراءات منح شهادات الصحة النباتية (e-phyto) في 24 مايو 2023 في لاغوس، نيجيريا، واكتمل المشروع في يونيو 2024. كما تم إطلاق المشروع في لومي، توغو، في 27 سبتمبر 2023، وتم الانتهاء من تنفيذه في يوليو 2024.

➤ تتعلق الإجراءات التي تم تنفيذها في إطار هذا المشروع خلال عام 2023 بما يلي:

- تنظيم 5 دورات تدريبية في نيجيريا و3 دورات تدريبية في توغو للشركات المصدرة ووكلاء الشحن والوكلاء الإداريين.
- بعثة استكشافية مع الخزائن العامة لمشروع الدفع الإلكتروني.
- اقتناء أجهزة حاسوبية من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

عضو GATF. تجدر الإشارة إلى أنه تم حتى الآن توزيع 9 أجهزة كمبيوتر و80 جهاز لوحي وملحقاته بالإضافة إلى 80 بطاقة SIM لصالح نيجيريا بالإضافة إلى 13 جهاز كمبيوتر و47 جهاز لوحي وملحقاته ومضاد فيروسات و10 طابعات و47 بطاقات SIM.

➤ مواصلة تنفيذ جهود تبسيط الإجراءات الشكلية والضوابط المتعلقة بالتجارة الدولية في القطاع الزراعي، من خلال إدخال شهادات الصحة النباتية الإلكترونية المعروفة بـ "e-Phyto" في كل من تشاد، موريتانيا، وبوركينا فاسو خلال عام 2025.

➤ تنظيم ورشة عمل يومي 3 و4 يونيو 2024 في بانكوك (تايلاند)، لإطلاق تقرير بعنوان "تسهيل التجارة الرقمية والمستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي الآسيوية". يستند هذا التقرير إلى نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية الخامسة للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة (2023).

➤ تنظيم ورشة عمل تدريبية في الفترة من 5 إلى 7 أغسطس 2024 في مدينة بوجور بجمهورية إندونيسيا، حول تحسين إدارة مخاطر نظام الرقابة والتفتيش على واردات الأسماك والمنتجات البحرية في إندونيسيا. تأتي هذه الورشة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والتحالف العالمي لتيسير التجارة ومؤسسة TFO كندا وهيئة الحجر الصحي الإندونيسية (IQA)، ووكالة ضمان الجودة البحرية ومصايد الأسماك (MFQAA).

❖ رقمنة إجراءات النقل البري:

تتعلق مساعدة البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عملياتها لرقمنة إجراءات النقل (e-TIR) بدعم بلدان منظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا لاعتماد الاتفاقيات الدولية للنقل البري (TIR) بما في ذلك مسألة رقمنة الإجراءات. ستتيح الأنشطة الرامية إلى رقمنة إجراءات التجارة الخارجية تقليل تكاليف المعاملات لصادرات وواردات السلع في الدول الأعضاء. الإجراءات المتخذة في عام 2023 وتلك المقرر اتخاذها في عام 2024 هي:

➤ يعتزم كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للنقل البري (IRU) ومركز الدراسات في النقل المتوسطي (CETMO)، تنظيم ورشة عمل إقليمية حول "الربط الطرقي وتأثيره على التجارة الإقليمية في إفريقيا الأطلسية"، وذلك يومي 11 و12 نوفمبر 2025 في الدار البيضاء، المملكة المغربية. وتهدف هذه الورشة إلى تعزيز الوعي في بلدان إفريقيا الأطلسية، من المغرب إلى الغابون، بأهمية تنفيذ اتفاقيتي النقل البري الدولي والنقل بالطرق البرية، من خلال دعم إقامة شبكات ربط طرقي فعالة بالتعاون مع المعنيين في القطاع.

➤ نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ندوة إلكترونية بعنوان "تيسير التجارة وسلاسل التوريد العالمية: الأهداف والآثار على التجارة الدولية"، يوم الخميس 25 سبتمبر 2025. وقد

ركزت الندوة على الجوانب القانونية المتعلقة بتيسير التجارة وسلاسل التوريد العالمية، مع إبراز دور اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. كما ناقشت الندوة تأثير اضطرابات سلاسل النقل والخدمات اللوجستية، بما في ذلك الموانئ والممرات وطرق العبور، على انسيابية التجارة وضمان الإمدادات، إلى جانب تقديم حلول ممكنة لمعالجة هذه التحديات.

➤ تقديم توصيات الدراسة المتعلقة بقطاع النقل ودوره في تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء النقل بالدول الأعضاء في المنظمة، الذي عُقد في إسطنبول، الجمهورية التركية، يوم 12 فبراير 2026.

القسم الثالث: الأنشطة الموجهة للقطاع الخاص

أ. برنامج تعزيز قدرات سيدات الأعمال في مواجهة التحديات الجديدة للسوق العالمية

يشكل التمكين الاقتصادي للمرأة محورا ذا أولوية في عمل المركز الإسلامي لتنمية التجارة. ولا تزال المقاولات التي تديرها السيدات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تواجه العديد من التحديات، من بينها محدودية الوصول إلى التمويل والأسواق، ونقص المهارات التجارية والرقمية، وضعف الاندماج في سلاسل القيمة، وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا. ولمواجهة هذه التحديات، يركز برنامج المركز الإسلامي لتنمية التجارة على 5 مكونات متكاملة:

1. تعزيز القدرات والتكوين المستمر؛
2. الربط المهني والإلكتروني بين سيدات الأعمال؛
3. الترويج التجاري والمشاركة في المعارض والمنتديات؛
4. الذكاء الاقتصادي والوصول إلى المعلومات التجارية؛
5. التدريب والتوجيه والمواكبة الفردية للمقاولات التي تديرها السيدات.

ويتم تنفيذ هذا البرنامج في إطار اتفاقيات تعاون موقعة مع الجمعيات المهنية في البلدان النموذجية التالية: المغرب، وموريتانيا، والمملكة العربية السعودية، وماليزيا، وأذربيجان. وسيتم توسيع نطاق المشروع، في مرحلة ثانية، ليشمل دولا أعضاء أخرى، بهدف تغطية الدول الأعضاء السبع والخمسين في منظمة التعاون الإسلامي، بما يساهم في مواصلة تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء في المنظمة.

ب. تدريب الفاعلين في القطاع الخاص حول قضايا التجارة الدولية

خلال الفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2026، استفاد أكثر من 2200 مشارك من

المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وجمعيات الفاعلين الاقتصاديين، والاتحادات المهنية، من أنشطة التدريب والمواكبة التي نظمها المركز. كما شملت تدخلات المركز تنظيم ندوات افتراضية، ولقاءات أعمال ثنائية، وتوفير أروقة عرض في التظاهرات الاقتصادية، وإتاحة الولوج إلى المنصات الرقمية للمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

وفي عام 2026، واصل المركز هذه الدينامية، مع التركيز بشكل أكبر على استخدام الأدوات الرقمية في خدمة التجارة والاستثمار. وفي هذا الإطار، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بتاريخ 22 أبريل 2026، ورشة تدريبية حول أدوات المركز في مجال التجارة والاستثمار لفائدة الشركات الناشئة والمقاولات متناهية الصغر ومؤسسات دعم التجارة. وهدفت هذه الفعالية إلى تحسين ولوج الفاعلين الاقتصاديين إلى المعلومات والبيانات التجارية، وتيسير إقامة علاقات الأعمال، وتعزيز استخدام المنصات الرقمية التي طورها المركز.

وقد أسهم هذا التدريب في تعزيز استفادة المشاركين من الأدوات الرقمية للمركز، وتحسين حضور وظهور المقاولات المشاركة، وتطوير فرص التشبيك وإقامة الشراكات والولوج إلى الأسواق. وشارك فيه عدد من الشركات الناشئة والمقاولات متناهية الصغر، إلى جانب ممثلين عن غرف التجارة، وهيئات تنمية التجارة، ووكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

القسم الرابع: وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

أ. نظام الانضمام والمساعدة الفنية

(1) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

في منتصف سبتمبر 2026، بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية 166 عضواً. ومن بين الدول الأعضاء الـ 57 في منظمة التعاون الإسلامي، هناك 45 دولة عضواً في منظمة التجارة العالمية، وكان آخرها اتحاد جزر القمر الذي أصبح عضواً في المنظمة بتاريخ 21 أغسطس 2024. كما توجد لدى إحدى عشرة دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي فرق عمل معنية بالانضمام، وتواصل هذه الدول، بوتيرة متفاوتة، مسار انضمامها إلى المنظمة. أما فلسطين، فلا تزال غير عضو في منظمة التجارة العالمية، ولا تدرج ضمن مسارات الانضمام الإحدى عشر المذكورة.

وتستند عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى مفاوضات متعددة الأطراف تُجرى في إطار فريق عمل، وتُستكمل بمفاوضات ثنائية بشأن النفاذ إلى أسواق السلع والخدمات. وتتفاوت وتيرة التقدم المحرز من بلد إلى آخر. وخلال الفترة 2025-2026، سُجلت أبرز التطورات في مسارات انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في أوزبكستان والصومال، في حين لا تزال عدة مسارات أخرى تشهد نشاطاً محدوداً أو لم تُعقد بشأنها اجتماعات رسمية منذ عدة سنوات.

وتواكب عملية الانضمام مساعدة فنية تهدف إلى دعم الحكومات الراغبة في الانضمام في مواءمة أطرها القانونية والمؤسسية، وإعداد عروض النفاذ إلى الأسواق، والرد على أسئلة أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتعزيز قدرات الإدارات والجهات المعنية على الصعيد الوطني.

(2) المساعدة الفنية وحملات التوعية:

تعتبر المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات ذات الصلة بمسلسل الانضمام للمنظمة من المحاور الأساسية لتدريب موظفي الحكومات. كما تتضمن هذه المساعدة أنشطة موجهة إلى البرلمانيين والأوساط الجامعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وفي هذا السياق، أطلق المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسة بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، بهدف تحديد طبيعة المساعدة الفنية التي من شأنها أن تسهل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(3) آليات الانضمام للمنظمة:

أطلقت منظمة التجارة العالمية في يوليو 2016 بوابة جديدة للانضمام الذكي (Accessions Intelligence Portal) التي حسنت من الوصول إلى المعلومات حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والعديد من الميزات الجديدة، مثل إمكانية الدخول المباشر إلى جميع القوانين التي تم الإشعار بها لإتمام الانضمام. توجد البوابة على الرابط:

<https://www.wto.org/accessions>.

تم إطلاق العمل بقواعد البيانات حول الالتزامات في إطار انضمام (ACDB) في مايو 2012 وهي تمكن من الاطلاع على كل الالتزامات والمعلومات ذات الصلة التي تتضمنها تقارير فرق العمل حول الانضمام وبروتوكولات انضمام الدول الحادية والثلاثين 31 الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تدخل تحت البند XII MC. (<http://acdb.wto.org/>). في سنة 2018، تم تحديث قاعدة البيانات لتشمل بروتوكولات الانضمام لجميع الأعضاء المنضوية تحت المادة الثانية عشرة والالتزامات الواردة فيها.

ب. الوضع الحالي لانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

يتلخص مسلسل الانضمام حسب الدول، على النحو التالي:

❖ الجزائر

تأسس فريق عمل انضمام الجزائر في 17 يونيو 1987. وقد أودعت الدولة رسمياً مذكرتها بشأن التجارة الخارجية لدى منظمة التجارة العالمية في يونيو 1996. كما قدمت الجزائر عرضها الأولي بشأن الوصول إلى أسواق السلع والخدمات في عام 2002. للإشارة فقد عقدت مجموعة العمل المتشكلة من 43 دولة والتي يرأسها السفير خوسيه لويس كانسيلا (الأوروغواي) 14 اجتماعاً حتى الآن، آخرها انعقد في مارس 2014. ويجري حالياً افتتاح نظام التجارة الخارجية الجزائرية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

❖ أذربيجان

تم تكوين فريق العمل الذي يتابع انضمام أذربيجان بتاريخ 16 يوليو 1997، وهو نفس العام الذي تقدمت فيه الدولة بطلب العضوية. قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل 1999. وقد قدم هذا البلد عرضه الأولي للوصول إلى أسواق السلع والخدمات في عام 2005. وعقد فريق العمل حتى الآن 15 اجتماعاً، كان آخرها في يوليو 2023. ويجري حالياً افتتاح نظام التجارة الخارجية الجزائرية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

❖ العراق

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 30 سبتمبر 2004. تأسست مجموعة العمل بخصوص انضمام العراق في 13 ديسمبر 2004. عقد الفريق اجتماعه الثالث في يوليو 2024، ويرأسه حالياً السفير صقر عبد الله المقبل من المملكة العربية السعودية.

❖ إيران

تم إيداع طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2004. وتم إنشاء مجموعة عمل في عام 2005 والتي عقدت اجتماعاً واحداً فقط في نفس العام. تم تعميم مذكرة لنظام التجارة الخارجية لهذا البلد في نوفمبر 2009. ولم تقدم إيران بعد

عرضها للوصول إلى الأسواق فيما يخص السلع والخدمات.

❖ لبنان

تم تأسيس فريق العمل حول انضمام الجمهورية اللبنانية في 14 أبريل 1999. وعقد حتى الآن 7 اجتماعات، كان آخرها في عام 2009، برئاسة السيد إتيان أودو دو داينفيل (فرنسا). وقد وزعت لبنان مذكرة حول نظامها المتعلق بالتجارة الخارجية في يونيو 2001. كما قدم هذا البلد عرضه الأولي للوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات في عام 2003 ونشر ملخص النقاط التي أثارها الدول الأعضاء. ويجري حاليا افتتاح نظام التجارة الخارجية الخاص بهذا البلد على أساس مشروع تقرير أعده فريق العمل.

❖ ليبيا

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية يوم 25 نوفمبر 2001. تم إنشاء فريق العمل حول انضمام ليبيا في عام 2004. وإلى حد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام التجارة الخارجية كما أن فريق العمل لم يجتمع بعد.

❖ السودان

عقدت مجموعة العمل لانضمام السودان التي تأسست في 25 أكتوبر 1994، 5 اجتماعات حتى الآن، برئاسة السيد ناوكي هيكتوتا (اليابان)، كان آخرها في عام 2021. وقد تقدم السودان بعرض الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات في عام 2004. وتم توزيع ملخص النقاط التي أثارها الدول الأعضاء. ولم يتم البدء في افتتاح نظام التجارة الخارجية للسودان والذي قدمته في عام 1999.

❖ أوزبكستان

تأسس فريق عمل لانضمام أوزبكستان في 21 ديسمبر 1994. وقد عقد 7 اجتماعات حتى الآن، كان آخرها في يونيو 2023 برئاسة السفيرة سيونغ ديوك يون (جمهورية كوريا). قدمت أوزبكستان مذكرة بشأن نظام التجارة الخارجية في سبتمبر 1998 وقدمت عرضها الأولي للوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات في عام 2005.

❖ الصومال

تم تكوين فريق العمل المعني بانضمام الصومال في 7 ديسمبر 2016. ولا تزال عملية تعيين رئيس فريق العمل جارية.

❖ سوريا

تأسس فريق العمل من أجل انضمام الجمهورية العربية السورية في 4 مايو 2010، ولم يجتمع بعد.

❖ تركمنستان

تأسس فريق عمل تركمنستان في 23 فبراير 2022، لكنه لم يعقد اجتماعه بعد.

الخلاصة:

لا تزال عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عمليةً تتطلب جهودًا كبيرة، ولاسيما بالنسبة إلى البلدان الأقل نموًا والاقتصادات ذات القدرات المؤسسية المحدودة. غير أن أحدث المعطيات للفترة 2025-2026 تُظهر إمكانية إحراز تقدم سريع عندما تسير الإصلاحات الداخلية، ومفاوضات النفاذ إلى الأسواق، والحوار مع أعضاء المنظمة بشكل متوازٍ ومتزامن.

وبالنسبة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، لا تزال الاحتياجات إلى المساعدة الفنية كبيرة، ولاسيما في مجالات مواءمة الأطر التنظيمية مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، والمفاوضات التجارية، والتنسيق بين الوزارات، وإشراك القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، يمكن للمركز الإسلامي لتنمية التجارة وشركائه، ولاسيما البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، مواصلة دعم الدول الراغبة في الانضمام من خلال أنشطة تعزيز القدرات، وتبادل تجارب الدول التي انضمت مؤخرًا، وتقديم الدعم في إعداد الوثائق والإصلاحات اللازمة، على غرار المبادرات المنفذة لفائدة اتحاد جزر القمر.

كما يمكن إيلاء اهتمام خاص لمسارات الانضمام التي شهدت مؤخرًا زخما متجدداً، ولاسيما في أوزبكستان والصومال والعراق، مع مواصلة تقديم الدعم الملئم لباقي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لا تزال مفاوضات انضمامها جارية.

الملاحق

الجدول 1: ملخص حالة انشاء فرق العمل المعنية بانضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (سبتمبر 2026)

الدول	إنشاء فريق العمل	الاجتماع الأخير / الوضع الحالي
الجزائر	17 يونيو 1987	الاجتماع الأخير: مارس 2014
أذربيجان	16 يوليو 1997	الاجتماع السادس عشر: سبتمبر 2024
العراق	13 ديسمبر 2004	الاجتماع الثالث: يوليو 2024
إيران	26 مايو 2005	لم يُشر إلى عقد أي اجتماع رسمي
لبنان	14 أبريل 1999	الاجتماع الأخير: أكتوبر 2009
ليبيا	27 يوليو 2004	لم يُشر إلى عقد أي اجتماع رسمي
الصومال	7 ديسمبر 2016	الاجتماع الأول: فبراير 2025
السودان	25 أكتوبر 1994	الاجتماع الخامس: 26 يوليو 2021
سوريا	4 مايو 2010	لم يُشر إلى عقد أي اجتماع رسمي
أوزبكستان	21 ديسمبر 1994	الاجتماع الثالث عشر: 27-28 يوليو 2026
تركمانستان	23 فبراير 2022	لم يُشر إلى عقد أي اجتماع رسمي

المصدر: منظمة التجارة العالمية، بوابة الانضمام والاتصالات الرسمية، تم الاطلاع عليها في 15 سبتمبر 2026.

الجدول 2: المراحل الرئيسية لانضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الدولة	طلب الانضمام	فريق العمل	المذكرة التوضيحية	الاجتماع الأول	آخر اجتماع	الوضع إلى غاية سبتمبر 2026
الجزائر	06/1987	06/1987	07/1996	04/1998	03/2014	المسار مفتوح؛ مشروع التقرير متاح
أذربيجان	06/1997	07/1997	04/1999	06/2002	09/2024	الاجتماع السادس عشر؛ مفاوضات النفاذ إلى الأسواق جارية
إيران	09/1996	05/2005	11/2009	—	—	لم يُعقد أي اجتماع رسمي ولم يُشر إلى تقديم أي عرض
العراق	09/2004	12/2004	09/2005	04/2007	07/2024	الاجتماع الثالث؛ تم تقديم العروض الأولية بشأن السلع والخدمات
لبنان	02/1999	04/1999	06/2001	10/2002	10/2009	مشروع التقرير متاح؛ المسار مفتوح
ليبيا	12/2001	07/2004	—	—	—	المرحلة الأولية
الصومال	12/2015	12/2016	05/2022	02/2025	02/2025	عُقد الاجتماع الأول؛ وانطلقت المفاوضات
السودان	11/1994	10/1994	01/1999	07/2003	07/2021	الاجتماع الخامس؛ تقديم عروض منقحة ووثائق تشريعية
سوريا	10/2001	05/2010	—	—	—	لم يُشر إلى عقد أي اجتماع رسمي
أوزبكستان	12/1994	12/1994	10/1998	07/2002	07/2026	الاجتماع الثالث عشر؛ تم إيداع 31 اتفاقًا ثنائيًا
تركمانستان	11/2021	02/2022	في إطار التحضير	—	—	إعداد مذكرة نظام التجارة الخارجية؛ المرحلة الأولية
المصدر: منظمة التجارة العالمية، جدول ملخص حالات الانضمام الجارية وأخبار الانضمام؛ تم التحديث في 15 سبتمبر 2026.						

الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (آخر تحديث: سبتمبر 2026)

الدول	تاريخ الانضمام
1. ألبانيا	8 سبتمبر 2000
2. البحرين	1 يناير 1995
3. بنغلاديش	1 يناير 1995
4. بنين	1 يناير 1995
5. بروناي	1 يناير 1995
6. بوركينا فاسو	3 يونيو 1995
7. الكاميرون	13 ديسمبر 1995
8. جزر القمر	21 أغسطس 2024
9. تشاد	19 أكتوبر 1996
10. كوت ديفوار	1 يناير 1995
11. جيبوتي	31 مايو 1995
12. مصر	30 يونيو 1995
13. الغابون	1 يناير 1995
14. غامبيا	23 أكتوبر 1996
15. غينيا	25 أكتوبر 1995
16. غينيا بيساو	31 مايو 1995
17. غويانا	1 يناير 1995
18. أندونيسيا	1 يناير 1995
19. الأردن	11 أبريل 2000
20. الكويت	1 يناير 1995
21. كازاخستان	30 نوفمبر 2015
22. قيرغيزيا	20 ديسمبر 1998
23. ماليزيا	1 يناير 1995
24. جزر المالديف	31 مايو 1995
25. مالي	31 مايو 1995
26. المغرب	1 يناير 1995
27. موريتانيا	31 مايو 1995
28. موزمبيق	26 أغسطس 1995
29. النيجر	13 ديسمبر 1996

الدول	تاريخ الانضمام
30. نيجيريا	1 يناير 1995
31. سلطنة عمان	9 نوفمبر 2000
32. باكستان	1 يناير 1995
33. قطر	13 يناير 1996
34. المملكة العربية السعودية	11 ديسمبر 2005
35. السنغال	1 يناير 1995
36. سيراليون	23 يوليو 1995
37. سورينام	1 يناير 1995
38. طاجيكستان	2 مارس 2013
39. توغو	31 مايو 1995
40. تونس	29 مارس 1995
41. تركيا	26 مارس 1995
42. أوغندا	1 يناير 1995
43. الإمارات العربية المتحدة	10 أبريل 1996
44. اليمن	26 يونيو 2014
45. أفغانستان	29 يوليو 2016

المصدر: منظمة التجارة العالمية، قائمة الأعضاء وتواريخ الانضمام، تم الاطلاع عليها في 15 سبتمبر 2026.

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (بصفة مراقبين)

- 1. الجزائر
- 2. أذربيجان
- 3. إيران
- 4. العراق
- 5. لبنان
- 6. ليبيا
- 7. السودان
- 8. سوريا
- 9. أوزبكستان
- 10. الصومال
- 11. تركمانستان (انشاء فريق عمل في 23 فبراير 2022)

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

فلسطين